



مصر الجديدة
للإسكان و التعمير

MISR EL GADIDA FOR HOUSING & DEVELOPMENT
احدى شركات الشركة القابضة للتشييد والتعمير

السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الإفصاح والحكمة
البورصة المصرية

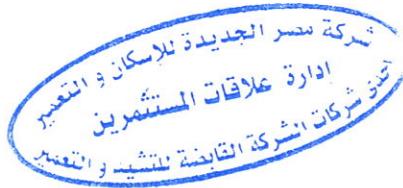
تحية طيبة وبعد ...،

نشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات (الجهاز
المركزي للمحاسبات) للقوائم المالية الدورية للشركة في .٢٠٢٢/٩/٣٠

وتفضلا بقبول فائق الاحترام ..

رئيس علاقات المستثمرين

أيمن فاروق طه



تحرير فى : ٢٠٢٣/١/٥



**رد الشركة على تقرير
فحص محدود لقواعد المالية الدورية
لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير في ٢٠٢٢/٩/٣٠**

١- الملحوظة :-

عدم التزام الشركة بالمادة ١٨٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن عدم اعداد ميزانية تسوية انتقالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل الى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل.

الرد:-

ان النظم الأساسي للشركة ، والذي تم مراجعته ومن ثم اعتماده من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وتم نشره في صحيفه الاستثمار في العدد رقم (٦٧٧٠٦) بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٢١ ، ينص في مادته (٥٤) على أن "تبدأ السنة المالية للشركة من واحد يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من ذات العام ، على أن تبدأ السنة المالية الأولى للشركة من تاريخ توقيع الأوضاع حتى نهاية السنة المالية التالية بشرط لا تزيد هذه الفترة عن ٢٤ شهر" . وبالتالي فإن الشركة قد التزمت نصاً بما جاء في نظامها الأساسي المراجع والمعتمد من الجهة الإدارية . والتي لم تكن لتعتمده في حال وجدت فيه ما يخالف القوانين واللوائح والقواعد المرعية .

ونظراً لأن الشركة لم تكن خاضعة للقانون ١٥٩ وإنما قامت بالتحول من القانون ٢٠٣ إلى القانون ١٥٩ ومن ثم تغير السنة المالية فإنه تعذر على الشركة توقيع أوضاعها وإصدار ميزانية ختامية عن السنة المنتهية في ١٢ / ٣١ ٢٠٢١ حيث ان اعتماد تغير السنة المالية تم التأشير عليه في ١ / ٩ / ٢٠٢٢

٢- الملحوظة:-

- لم تتأثر القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بمبالغ تخص فترة المركز المالي تتمثل في :-
- نحو ١١,٢ مليون جنيه قيمة مستخلصات أعمال مقاولي التنفيذ واستشاريين ببعض مشروعات الشركة تخص الفترة .
- نحو ٣,٩ مليون جنيه قيمة أجور واستهلاكات كهرباء و مياه للإدارات ومصروفات أخرى تخص الفترة المعد عنها المركز المالي .
- نحو ٦,٩٦١ مليون جنيه قيمة استهلاك المياه بمدينة هليوبوليس (من العاشر ومدينة بدر) عن شهر يوليو ، أغسطس ، سبتمبر ٢٠٢٢ لم يتم إثباتها
- نحو ٤٢٩,٣ مليون جنيه قيمة استهلاك الكهرباء عن شهر يوليو ، أغسطس ، سبتمبر ٢٠٢٢ بمدينة هليوبوليس .



كشـواـد



-٣-

- بالنسبة للمبالغ الخاصة بالإيجارات والتي يرجع تاريخ بعضها إلى فترة السبعينات والثمانينات قامت إدارة الإيجارات بالدراسة وتم بالفعل تخصيص مبلغ ٦١ ألف جم متاخرات إدارة الإيجارات في ميزانية ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تحويلها إلى المدين الأصلي (بنك التجاري الدولي بنادي الشمس) علماً بأنه صدر قرار مجلس إدارة رقم ١١٣ لسنة ٢٠٢٢ وتمت الموافقة على التجاوز عن تحصيل مبلغ ١٨١,٨٧٩ جم والتي يتغير تحصيلها وجرى الدراسة لإنجاز ما يلزم نحو المديونيات الأخرى.

٥- الملاحظة

كما تجدر الاشارة إلى تأخر شركة التشييد للتطوير العقاري في سداد مبلغ ٦١,٧٢٥ مليون جنيه قيمة عدد ١٤ قسط عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢٢/١١/١ عن عقد بيع شركة مصر الجديدة للإسكان والتطوير لحصتها في الأرض البالغ مساحتها ١٣,٩٣١ م٢ في ٢٠٢١/٣/٣ بـ١٢٠ مليون جنيه، دون تطبيق ما جاء بالبندين الرابع والخامس من العقد المشار إليه بشأن وفاء الشركة القابضة بقيمة الأقساط المتاخرة (كفيل) وفسخ التعاقد في حالة تأخر المشتري في سداد قسطين متتالين، مقابل تكوين مخصص بمبلغ ٢ مليون جنيه فقط لتأخر المديونية على الرغم من مرور نحو نصف المدة المحددة للسداد.

الرد:-

تمت مطالبة شركة التشييد للتطوير العقاري بسداد قيمة المتاخرات بالإضافة إلى غرامات التأخير في السداد وقد وردلينا عرضاً من شركة التشييد بتسوية المديونية مقابل مساحة من ارض المشروع أو عدد من الوحدات وجرى دراسة العرض للوقوف على مدى إمكانية قبوله إذا كان في مصلحة الشركة.

٦- الملاحظة :-

كما قامت الشركة بحساب اضمحلال الأصول الأخرى المدينة عن طريق حساب القيمة الحالية لتلك المبالغ في حين كان يتبع دراسة كل أصل على حد وتحديد مدى اضمحلاله طبقاً للمعيار السابق الاشارة اليه.

الرد:-

تم عمل الدراسة والتأثير بها في المركز المالي المعدل في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وتم ارسالها لمبيانكم للمراجعة وذلك بعد تاريخ استلام التقرير.

٧- الملاحظة :-

لم تتأثر القوائم المالية بتكلفة المساحة الزائدة عن القرار الجمهوري رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٩ بنحو ٧١٠,٧٠٠ كم٢ بارض مدينة هليوبوليس الجديدة في ضوء مطالبة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٤ بمبلغ ١,٠٥٨ مليار جنيه وكذا بقيمة التعويضات عن أراضي الشركة المنزوع ملكيتها وإضفاء صفة النفع العام عليها بالقرار الجمهوري رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١٧ بنحو ٣٦,٨٣٠ فدان بالقاهرة الجديدة ونحو ٨٦١٧٧,٥٧ متر بمدينة هليوبوليس الجديدة.

الرد:-

*تم ورود مطالبات من جهاز الشروق بقيمة المساحة الزائدة.

*تم الرد من الشركة بأن هناك مساحات مستقطعة يجب استثناؤها من المساحة الزائدة.



المرصد



-٤-

* تم عقد اجتماع مع السيد المهندس / معاون وزير الإسكان والمشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٦ بحضور العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة القابضة وبحضور المسؤولين الفنيين والقانونيين بالشركة.

* تم عقد اجتماع آخر مع مهندسي التخطيط بالهيئة وعرض نقاط الاتفاق والاختلاف.

* بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ تمت مخاطبة الهيئة بوجهة نظر الشركة.

* بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ تمت مخاطبة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة القابضة بما تم من اجتماع ومكانت.

* بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧ تم إرسال خطاب الهيئة لجهاز الشروق لفتح التعامل على أراضي المدينة.

* يتم التواصل والمتابعة مع مهندسي الهيئة لاستعجال الرد على طلبات الشركة.

* وقد تم بالفعل الاعتراف بمساحة ٥٠٦ الف م٢ من المساحات الممنوعة وذلك خلال الاجتماعات التي تمت بمقر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأخرها اجتماع ٢٠٢٢/١/٣١.

* أما بالنسبة للمسطحات التي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١٧ بإضفاء صفة النفع العام عليها في منطقة هليوبوليس الجديدة والقاهرة الجديدة فحتى تاريخه لم يتم استصدار قرار نزع ملكية حتى تتمكن الشركة من السير في إجراءات المطالبة بالتعويضات اللازمة كما أنه من المتوقع أن تزيد قيمة التعويضات عن المساحة الممنوعة عن قيمة المساحة الزائدة.

٨- الملاحظة :-

لم تتضمن الأصول غير الملموسة بالمركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ قيمة رخص التشغيل الخاصة بنظام ERP والتي بلغ قيمتها نحو ٤٨٤ ألف دولار.
يتصل بما سبق عدم قيام الشركة بحساب الاستهلاك عن المبلغ المشار إليه من بداية العقد في ٢٠٢٠/٩/١ وحتى تاريخ المركز المالي.

الرد :-

سيتم دراسة هذا الأمر وموافقة سيادتكم بالتسوية التي تمت وتأثير القوائم المالية بها خلال الربع الأخير عن القوائم المالية للفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٩- الملاحظة :-

تم إدراج مساهمة شركة النصر للاستثمار العقاري والبالغ قيمتها ٢٤ مليون جنيه كاستثمارات في شركات شقيقة وصحته استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو من خلال الأرباح والخسائر طبقاً للنموذج المعد من الشركة في هذا الشأن مع إعادة تقييم تلك المساهمة طبقاً للمعيار رقم (٤٧) من معايير المحاسبة المصرية .

الرد:-

سيتم بحث ودراسة هذه الملاحظة وموافاة سيادتكم بالرد فور الانتهاء منها.

١٠- الملاحظة:-

ظهرت مصروفات خصم حالات الحق في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ضمن الأرصدة المدينة تحت مسمى مصروفات مدفوعة مقدماً بمبلغ نحو ٦٠ مليون جنيه ، حيث تقوم الشركة بالاعتراف بالمصروف بالخصم في تاريخ استحقاق الشيك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٧ .

الرد:-

سيتم دراسة هذا الموضوع وسيظهر تأثيره في ٢٠٢٢/١٢/٣١ في ضوء المعيار المشار إليه بالملحوظة .



المتوارد

١١- الملحوظة :-

بلغ رصيد الشيكات المرتدة بحساب العملاء في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٨٦,٨٣٥ مليون جنيه وقد سبق تشكيل لجنة بقرار اداري رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٢١ لدراسة الفرق بين الأرصدة الدفترية للشيكات المرتدة وأرصتها في ٢٠٢١/٦/٣٠ وعلى أن تقدم تقريرها خلال ١٥ يوم ولم تقم اللجنة المذكورة بتقديم تقريرها حتى نوفمبر ٢٠٢٢ مما لم يتسلى معه التحقق من تلك الأرصدة.

الرد:-

يوجد لجنة مشكلة بالقرار الإداري رقم (١٣٥) لسنة ٢٠٢١ ومن مهام اللجنة التواصل مع العملاء المتأخرین ومتابعة تحصیل تلك المتأخرات أول بأول تم تحويل المتأخرات للشئون القانونية لاتخاذ الإجراءات وأما عن الفرق بين الرصيد الفعلى لجرد الشيكات المرتدة والرصيد الدفترى فقد تم حصر عدد من الفروق وتم اجراء تسویات عنها وجاري العمل على حصر باقي الفروق والذي يستغرق وقتاً لتقديم التسویات المطلوب تصحيحها الخاصة بالشيكات المرتدة ، وسوف تقوم اللجنة بالانتهاء الفعلى من اعمالها وعمل الازم نحو مطابقة الرصيد الدفترى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ برصد الجرد في هذا التاريخ ليظهر رصيد الشيكات المرتدة في القوائم المالية الخاتمة مطابقاً لجرد الفعلى .

١٢- الملحوظة :-

لم يتم استبداء حقوق الشركة طرف الشركة العامة للمشروعات الكهربائية إيليجيكٌت البالغة نحو ٢٠٠,٥ مليون جنيه قيمة ما تم سداده بموجب العقد المؤرخ ٢٠١٧/٦/١٨ تحت حساب شراء أرض بمساحة ٣١٠٧ م٢ بشارع العزيز بالله بالزيتون ، رغم الاتفاق على التخارج السلمي منذ ٢٠١٨/٥/١٤ ولم تتخذ الشركة أي إجراءات قانونية حال ذلك استناداً إلى وجود كتاب دوري بعدم رفع دعاوى على الجهات الحكومية وبعضها البعض وتنوه في هذا الأمر إلى أن ذلك الكتاب لا ينطبق على الشركة كونها شركة خاصة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ومتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية .

الرد:-

- حساب الموردين تضمن نحو ٢٠٠,٥ مليون جنيه وذلك المبلغ كان مقدم شراء قطعة أرض بالزيتون من شركة إيليجيكٌت .

وقد توافق الطرفان بعد توقيع العقد وسداد القسط الأول على عدم إتمام الصفقة ووافق الطرفان على ذلك وتم التواصل أكثر من مرة مع الشركة البائعة لاسترداد المبالغ المسددة من تحت حساب الثمن ونظرًا لدمج تلك الشركة في شركة هايدبليكو وما ترتيب على ذلك من إجراءات ووقت .

فقد تم مخاطبة الشركة القابضة لعرض الأمر عليها في ضوء ما ورد من توجيهات بعدم اتخاذ أي إجراءات ضد الشركات الشقيقة أو جهات الدولة إلا بعد الحصول على موافقة الوزير المختص .

وقد قامت الشركة القابضة بدعوة شركة مصر الجديدة للجتماع مع شركة هايدبليكو الدامجة لشركة إيليجيكٌت وتم عرض الموضوع بحضور رئيس الشركة القابضة وأفاد رئيس شركة هايدبليكو بأنه جارى رفع صفة النفع العام عن الأرض تمهدًا لعمل تسوية بها مع أحد البنوك وسيتم سداد مستحقات شركة مصر الجديدة عقب الانتهاء من ذلك .

والتواصل مستمر مع شركة هايدبليكو لمعرفة ما تم من إجراءات في ضوء خطابها المرسل لنا بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٠ .

كما ورد خطاب من شركة هايدبليكو بتاريخ ٨/٣/٢٠٢٢ يفيد بأنه بمجرد إتمام إجراءات إلغاء صفة النفع العام من قطعة الأرض المذكورة وبتصدور قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن سيتم عمل الاستبداء العيني مع أحد البنوك على قطعة الأرض المشار إليها وسداد المديونية الخاصة بشركة مصر الجديدة .



المرصد

١٣- الملحوظة: لم تقم الشركة بتحديث تقديرات تكلفة التزامات المرافق منذ عام ٢٠١٨ على الرغم من الزيادات المضطربة في أسعار المواد الخامات في الظروف الراهنة لما لذلك من أثر على تكلفة المبيعات والقوائم المالية.

الرد: تم تشكيل لجنة لتحديث الدراسة الخاصة بالتكلفة التقديرية لمرافق مدينة هليوبوليس وقد تم الانتهاء من تحديث الدراسة وسيتم موافاة سعادتكم بها وسيتم التأثير بنتيجة الدراسة في نتائج الاعمال عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

١٤- الملحوظة:

عدم استغلال بعض أصول الشركة والتي تمثل طاقة عاطلة منها مدينة غرب ناظرة رغم الإنتهاء من مشروع تطويرها واستلامها منذ ٢٠١٩/٣/٢٨ ، منطقة الشولاند البالغ مساحتها نحو ٥٨٢٤ م٢ ، حديقة الطفل البالغ مساحتها ٤٧٩١ م٢ ، وكذا الجزء المطور من المنتزه السياحي البالغ مساحته (١٦) فدان منذ ابريل ٢٠٢٠ ، فضلاً عن عدم موافاتنا برؤية الشركة لاستغلال باقي مساحة المنتزه السياحي.

الرد: **بالنسبة لمدينة غرب ناظرة.** وقامت الشركة بإعداد كراسة الشروط وصدر قرار مجلس الإدارة رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٢ بالموافقة على طرح الكراسة على المستثمرين حتى يقدموا أفكارهم لاستغلال المكان واختيار أنسب العروض المقمرة منهم فنياً ومالياً للمحافظة على قيمة مدينة غرب ناظرة التراثية والحصول على أعلى عائد مادي من استثمارها وجاري حالياً استكمال الإجراءات لطرحها ونظراً لأن مبني غرب ناظرة له بعد آخر غير أن تقوم الشركة بالاستثمار فيه للحصول على عائد منه فهو مبني تراثي ومعلم ثوري (Land Mark) قديم ويحتاج إلى المحافظة عليه وما تم عمله في المبني سابقاً تم لاعادة رونقه إلى ما كان عليه ومن المتوقع خلال الفترة القادمة أن تكون الترسية في أقرب وقت وجاري حالياً استكمال الإجراءات لطرحها في إطار التسويق للمكان ، وقد بدأنا في إقامة عدة فعاليات بغرب ناظرة منذ ٢٠٢٢/١١/١٩ وفعالية أخرى يوم ٢٠٢٢/١٢/٨ لمدة أسبوع وتهدف هذه الفعاليات إلى تعريف المستثمرين بإمكانيات المنطقة وذلك من أجل استهداف شريحة كبيرة ومتخصصة من المستثمرين عند طرح كراسة الشروط السابق ذكرها.

• وبالنسبة لمنطقة الشولاند وحديقة الطفل. تم استقبال عرضين فنيين وماليين من شركتين متنافستين في موعد تقديم العروض ٢٠٢٢/٦/١٩ وتم فتح المظاريف ومراجعة العرضين وتم استبعاد أحدهما لعدم الالتزام بتقديم ورفع العرض النهائي للجنة الفنية لمراجعته وتقديره حسب اشتراطات كراسة الشروط وتم رفض العرض القدم وجاري حالياً إعداد مذكرة لمجلس الإدارة بالخطة البديلة لسرعة استغلال هذه المنطقة والاستفادة من عوائدها المالية وذلك لأن طرح عدة بدائل خططة لاستثمار هذه المنطقة في "أسرع وقت يعد من الأهمية بحيث تكون هذه البدائل مرنة وغير تقليدية حتى يمكن الاستفادة منها في أقرب وقت وقد تم إصدار قرار مجلس الإدارة رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الخطة البديلة لإعادة طرح منطقة الشولاند وحديقة الطفل للاستغلال وقد تم دمج هذه المنطقة ضمن منطقة التطوير للجزء الغير مطور والجاري تصديقه حالياً للإستفادة من إمكانيات المنطقة ودراسة اقتراح أنشطة جديدة لهذه المنطقة تتكامل مع باقي الأنشطة المقترحة بالجزء الغير مطور .

• وبالنسبة لالجزء المطور من المنتزه السياحي البالغ مساحتها (١٦) فدان.



أَكْمَلَاد

www.hhd.com.eg

تم بدء عقد إدارة وتشغيل الجزء المطور في ٢٠٢٢/٨/١ تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ وتم بدء عقد إقامة وتنظيم الفعاليات بالجزء المطور في ٢٠٢٢/٩/١ تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٢ وتم افتتاح حديقة الجزء المطور للجمهور في ٢٠٢٢/٩/٢ وتم تجهيز وتشغيل خدمات المأكولات والمشروبات للزوار منذ الافتتاح.

وحيث بعض الأنشطة الرياضية والترفيهية بالجزء المطور منذ افتتاحه مثل تدريبات رياضية للأطفال وعروض موسيقية حتى تقدم الحديقة الخدمة الترفيهية والثقافية والرياضية للمواطنين في أحسن صورة وحتى يعود على الشركة بعوائد مالية كبيرة وقد تم إقامة وتنظيم العديد من الفعاليات منذ بداية تفعيل العقد وتزداد أعداد الزوار تدريجياً بالحديقة نتيجة للحملة التسويقية والدعائية التي تتم بالتزامن مع هذه الفعاليات وسيتم الافتتاح الرسمي لهذه المنطقة في ٢٠٢١/١٢/١٧ بفعالية كبيرة هامة وسيتم دعوة العديد من كبار الزوار.

والدعائية وذلك حتى تقدم الحديقة الخدمة الترفيهية والثقافية والرياضية للمواطنين في أحسن صورة وحتى يعود على الشركة بعوائد مالية كبيرة.

٥- الملاحظة:

- زيادة مردودات المبيعات خلال الفترة حيث بلغت نحو ١٧٥,١٣٧ مليون جنيه (١١,٢٤٥ مليون جنيه أراضي ٦٣,٨٩١ مليون جنيه - وحدات سكنية) مقابل نحو ١٥٧,٥١٩ مليون جنيه عن ذات الفترة العام السابق نظراً لعدم قدرة العملاء على السداد نتيجة للظروف الاقتصادية الراهنة.

الرد:

يرجع زيادة مردودات المبيعات عن الوحدات السكنية والأراضي لعدم قدرة بعض العملاء على الانتظام في السداد بسبب أحداث كورونا والحالة الاقتصادية هذا وقد انتهت الشركة من مشروعات البنية التحتية الرئيسية (مياه - كهرباء - صرف صحي) بالإضافة إلى توقيع التعاقد مع الشركة المصرية للاتصالات وشركة الغاز.

٦- الملاحظة:

لم يتم حسم الخلاف بشأن الأرضي المتعدد عليها والبالغ إجمالي مساحتها طبقاً لبيان الشركة الوارد لنا في ٢٠٢٢/٥/٢٢ نحو ٩,٦ مليون متر مربع متعدد على بعضها منذ ١٩٧٩.

الرد:

يوجد لدى الشئون القانونية نزاع على قطعة الأرض الكائنة بطريق السويس (الأمن المركزي) بمساحة ٢٢٥ ألف م٢ منظورة الآن أمام المحكمة الإدارية العليا.

وبالنسبة لباقي المساحة تم الاجتماع مع السيد المستشار القانوني لوزير قطاع الأعمال العام بمبني الوزارة لبحث إنهاء مشاكل التعديات على ممتلكات الشركة وقد أوصى سعادته بقيام الشركة بارسال كتاب للجتماع مع المسؤولين بوزارة الدفاع لإنهاء كافة المشاكل المتعلقة معها ووضع حلول جذرية لها إما بسداد المقابل المادي عنها أو توفير أرض بديله وذلك بناءً على خطاب الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧.

وبناءً على توجيهات الشركة القابضة بقيام الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية حيال الجهات المتعددة على أملاك الشركة باللجوء إلى لجنة فض المنازعات بوزارة العدل ، وعليه فقد تم التواصل مع هذه اللجنة وتم تجهيز ملف قانوني لكافة الجهات وبعد أن قامت اللجنة بفحص الملفات طالبت الشركة بالقيام بتوجيه إنذار على يد محضر تلك الجهات قبل اللجوء إلى لجنة فض المنازعات بوزارة العدل ، وبالفعل تم إرسال الإنذار المشار إليه وجرى إعادة عرض الملف القانوني على اللجنة مرة أخرى.



كمصادر

www.hhd.com.eg

١٧- الملحوظة:-

- عدم إجراء المطابقة على رصيد الشركة القابضة للتشييد والتعهير (طرف ذو علاقة) البالغ في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٦,٠٤٩ مليون جنيه.

الرد:-

تم اجراء المطابقة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ووُجد الرصيد مطابقاً وذلك بعد ورود تقرير سعادتكم ماعدا اشعار خصم من الشركة القابضة بمبلغ ٥٧ ألف جنيه وفرق توزيعات بمبلغ ٢٤٩ جنيه وتم التأثر بهذه الإشعارات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وسيتم موافاة سعادتكم باخر تحديد لهذه المطابقة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

١٨- الملحوظة:-

- قامت الشركة بحساب الإهلاك عن فترة المركز المالي تقديرياً والبالغ تكلفتها نحو ٥٥ مليون جنيه ومجموع اهلاكها البالغ قيمته نحو ٣٤ مليون جنيه.

الرد:-

سيتم مراعاة احتساب الاهلاك الفعلى وتاثيره على القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

١٩- الملحوظة:-

- تبين قيام الشركة بصرف بدلات إنقال لأعضاء مجلس الإدارة بلغت نحو ١٥٤ ألف جنيه عن اللجان المنبثقة دون العرض على الجمعية العامة لتحديد هذا البدل طبقاً للمادة رقم (٨٨) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

الرد:-

تم العرض على الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٧ وتم تحديد هذا البدل طبقاً للمادة رقم (٨٨) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

٢٠- الملحوظة:-

تبين قيام الشركة بمخالفة قواعد الحكومة الصادرة من مركز المديرين المصريين في ٢٠١٦/٨ حيث تبين:-

- ١- عدم وجود إدارة مراجعة داخلية ونظام متكامل للرقابة الداخلية معتمد من مجلس الإدارة.
- ٢- عدم وجود إدارة مخاطر وخطة لمواجهة الأخطار التي تواجهها الشركة في ضوء التغير المستمر في أسعار صرف العملات الأجنبية والظروف العالمية المحيطة.
- ٣- عدم وجود لجنة حوكمة ، لجنة مخاطر منبثقة من مجلس الإدارة .
- ٤- الهيكل التنظيمي المعتمد للشركة أدرج تبعية إدارة المراجعة الداخلية لرئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي في حين ان صحته تتبع لجنة المراجعة فنياً والعضو المنتدب التنفيذي إدارياً وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة وللجنة المراجعة .

الرد:-

• الدليل المصري لحكومة الشركات

بالإشارة إلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن إصدار الدليل المصري لحكومة الشركات، تعمل الشركة جاهدة على التطبيق التدريجي لبنوده وفقاً لجدول زمني طموح ويتناسب مع طبيعة الشركة وظروفها وأنشطتها.

وبناء عليه فإنه جاري العمل على إنشاء عدد من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بالإضافة إلى عدد من الإدارات التي تتكامل مهامها للوصول لأفضل الممارسات في مجالات الحكومة وذلك كما يلي :-



١) **الإدارة العامة للمراجعة الداخلية**
جارى وضع نطاق عمل للإدارة العامة للمراجعة الداخلية (في إطار نظام متكامل للرقابة الداخلية) ليغطي جميع الأنشطة المالية والمحاسبية والإدارية والتشفيرية ونظم المعلومات والإتصال وقياس كفاءة الأداء والتتأكد من أن موارد الشركة المالية يتم توظيفها التوظيف الأمثل.

٢) إدارة المخاطر
جارى وضع نظام عمل لإنشاء "إدارة المخاطر" حيث لا توجد حالياً وحدة تنظيمية مستقلة لإدارة المخاطر، وسيقوم مجلس الإدارة بمتابعة الأخطار التي تواجهها الشركة في ضوء التغير المستمر في أسعار صرف العملات الأجنبية.

٣) لجنة الحوكمة ولجنة المخاطر
٤) لجنة الحوكمة والإلتزام
قامت الشركة بإعداد مقترن لإطار عمل متكامل للجنة الحوكمة والإلتزام ويتم حالياً مراجعته داخلياً تمهدأً لعرضه على مجلس الإدارة لتشكيل وتقييم اللجنة المقترنة.

٢/٣) لجنة المخاطر
تفاصل الشركة بين بديلين
١- تشكيل لجنة مستقلة للمخاطر منبثقه من مجلس الإدارة.
٢- إضافة كافة الصلاحيات المتعلقة بالمخاطر إلى لجنة "الحكومة والإلتزام" المزمع تشكيلها.
ملحوظة - يتولى مجلس الادارة مباشرة كافة الأمور الاستراتيجية المتعلقة بالحكومة والإلتزام والمخاطر.

٤) وضع الإدارة العامة للمراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي للشركة
 سوف تتبع "الإدارية العامة للمراجعة الداخلية" إداريا فقط العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ، أما التبعية الفنية فهي
 ستكون للجنة المراجعة ، وستقدم تقاريرها للجنة المراجعة ومجلس الإدار ، وسيتم مراعاة أن يظهر ذلك في الهيكل
 التنظيمي المعتمد.

العضو المنتدب
والرئيس التنفيذي
(مهندس / تامر ناصر)

